[٢]

دور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية ثقافة التطوع لدى الأطفال والنشء

إعداد

سعاد سويدان

مدير المركز شبة الاقليمي للطفولة والأمومة

بدولة الكويت

دور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية ثقافة التطوع لدى الأطفال والنشء

سعاد سويدان*

تمهيد:

يعتبر العمل الاجتماعي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي, ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم, فهناك قاعدة مسلم بها مفادها أن الحكومات, سواء في البلدان المتقدمة أو النامية, لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها, فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغيّر مستمر, ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمّل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية, ويطلق على هذه الجهة " المنظمات الأهلية ". وفي أحيان كثيرة يعتبر دور المنظمات الأهلية دوراً سباقاً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وليس تكميلياً, وأصبح يضع خططاً وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات.

ليس من شك في أن الأفراد داخل المجتمع هم أكثر الناس إدراكا لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح، لأنهم الأعلم بحاجاته وقدراته وإمكاناته التي تمثل بالضرورة حاجاتهم وقدراتهم وإمكاناتهم، كما أنهم يمثلون طاقة وثروة بشرية هائلة لو أحسن استغلالها وتوجيهها وتوعيتها

* مدير المركز شبة الاقليمي للطفولة والأمومة– بدولة الكويت.

وتزويدها بالإمكانات اللازمة لانتقل المجتمع من حال إلى حال، ومن وضع إلى وضع أفضل، وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأفراد لهم أعمالهم المنوطة بهم داخل مجتمعاتهم بيد أنهم على الرغم منذلك لا يزال لديهم الكثير الذي يمكنهم تقديمه لمجتمعهم من خلال العمل التطوعي، الذيبات يلعب دورا فاعلا في تقدم المجتمع وتنميته، ولا يقل أهمية عن الدور الرسمي الحكومي.

أن أهم ما يميز المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المنظمات هي رسالتها والغرض من إنشاءها، فالمنظمات الخاصة، كان الغرض من إنشائها هو تحقيق الربح، والحكومية وجدت للدفاع عن البلاد وحماية مكتسباتها، وأمنها القومي لتحقيق الأمن والعدالة بين أفراد المجتمع والعمل على تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع بتحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على البطالة، في حين أن المنظمات غير الحكومية وجدت غالبا لتقديم بعض الخدمات ودعم بعض التوجهات في مجالات متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية مثل، تنبيه المجتمع لبعض المخاطر البيئية والاجتماعية أو تقديم الرعاية الصحية أو خدمات تعليمية وتربوية وثقافية واجتماعية وغيرها من الأسباب التي تحمل الطابع العام لأهمية توفير الأمن الاجتماعي ورفاه المجتمع بصفة عامة.

ويمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية وجدت أو أنشئت لكي تقدم خدمات ليس هدفها الرئيس تحقيق الربح منها، ودخلها وأصولها يجب أن يوجه لخدمة رسالتها والهدف الأساسي الذي أنشئت من اجله، وفي حالة حل أو إنهاء المنظمة يجب أن لا يذهب أي شيء منها إلى أفراد أو منظمات خاصة.

وتكمن أهمية منظمات المجتمع المدني في كونها أولا تشكل همزة وصل بين فئات المجتمع من ناحية والحكومة من ناحية أخرى، وثانيا في رؤية الدولة لحدود دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية، حيث تعوّل الحكومة على أهمية هذه المنظمات وتوسيع مساهمتها في حل كثير من القضايا التي تزايد عددها خلال الفترة الأخيرة على مستوى المجتمعات.

وبناءا على ذلك فمنظمات المجتمع المدني تقوم بدور بالغ الأهمية في المجتمع بما تقدمه من خدمات ترتبط بعملية التنمية لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع، وبالرغم من هذه الأهمية فإن المراكز والمؤسسات المختلفة المعنية بالطفل تعد كيانا لا يمكن إهماله في مكونات المجتمع المدني الذي يشمل دائرة أوسع من المنظمات غير الحكومية كالنقابات، والتعاونيات، والاتحادات الطلابية بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية، إلى جانب المنظمات الإرثية كالأسرة... الخ.

وانطلاقا من ذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة من الباحثة للتعرف على دور منظمات المجتمع المدنى في تنمية ثقافة التطوع لدى الأطفال والنشء، وتحليل ذلك الدور ومعوقاته، مستعينة ببعض المداخل والاتجاهات النظرية.

اهداف الدراسة:

١- التعرف على مجال وطبيعة الأعمال التطوعية التى يزاولها الأطفال والنشء.

٢- التعرف على جهود مؤسسات ومراكز الطفل لتحسين أداء المتطوعين بهامن فئة الأطفال والنشء.

٣- التعرف على معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء.

٤- التوصل إلى تصور مقترح لتنمية ثقافة التطوع لدى الأطفال والنشء.

فروض الدراسة:

١- من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى وتنمية ثقافة التطوع لدى الأطفال والنشء.

٢- من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى وتحسين أداء المتطوعين بهامن فئة الأطفال والنشء.

٣- من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى والحد من معوقات أداء المتطوعين بهامن فئة الأطفال والنشء.

منهج الدراسة: المنهج الوصفى.

أدوات الدراسة:

استمارة استبيان تطبق علي المستفيدين من خدمات المنظمات التطوعية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:المركز الثقافي للطفولة- بالدوحة.
- الحدود البشرية:عينة عشوائية بواقع ١٠% من مجتمع الدراسة والبالغ "٣٦٠" متطوع لتصبح العينة "٣٦" متطوع ومتطوعة.
- الحدود الزمنية:الفترة من ٢٠١٤/١٢م- ٢٠١٥/١٠م.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم المنظمة– مفهوم المجتمع المدنى– مفهوم التطوع– مفهوم الثقافة.

مفهوم المنظمات.

يعرف ماهر أبو المعاطي المنظمة بأنها:

(نسق اجتماعي له بناء ووظيفة بينه وبين البيئة المحيطة به تتفاعل لتحقيق أهداف محددة للنسق والبيئة)– (أبو المعاطى، ماهر، ٢٠٠٠، ٦٨).

- **بناء:** يتكون من وحدات اجتماعية (أنساق فرعية) مرتبطة بنائياً ووظيفياً.
- **وظيفة:** بمعني أن لكل منظمة مهام يناط بها إنجازها.
- **مجموعة من الأفراد:** يمثلون متغيراً من المتغيرات المحددة للسلوك التنظيمي للمنظمة بما يتمتعون به من دوافع واتجاهات وميول وأنهم يسعون نحو تحقيق الأهداف التنظيمية المشتركة.
- **الموارد:** يقصد بها المواد الخام والمعدات والآلات التي تملكها وتستخدمها المنظمة في عملياتها أو التي يحتمل أن تحصل عليها في المستقبل.
- **الأنشطة:** حيث تمارس المنظمة عدداً من الأنشطة أو العمليات بما يحقق أهدافها.
- **وجود اعتماد متبادل:** بين المنظمة كنسق فرعي وبين البيئة المحيطة بها (كنسق أكبر) لتحقيق أهداف كل من المنظمة والبيئة. وأن بقاء المنظمة واستمرارها مرهون برغبة البيئة في محرجاتها وتعديلها

لأنشطتها ومن ناحية أخرى فإن المنظمة توفر للبيئة ما تحتاجه من خدمات.

يعرف اتزيوني (Etzioni):

(المنظمات بأنها وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية مكونة بصورة متعمدة لتحقيق أهداف معينة).

وهذه المنظمات تتصف بـ:

١- تقسيم العمل: هذا التقسيم لا يتم بصورة عشوائية ولا يأخذ شكل نمطي تقليدي ولكن تقسيم العمل يكون مخططاً بشكل مدروس من أجل تعزيز وتحقيق الأهداف المعنية.

٢- وجود واحد أو أكثر من مراكز القوى التي تحكم المجهودات المتفق عليها في المنظمة وتوجيهها نحو أهداف المنظمة بالإضافة إلي هذا التوجيه فإن مراكز القوي تقوم بالمراجعة المستمرة لهذه المجهودات ولأداء المنظمة وإعادة ترابط بنائها الذي يعتبر ضروري لزيادة فعاليتها.

٣- الإحلال بين الأشخاص: فالأشخاص الذين لا يشعرون بالرضا في المنظمة يمكن أن يتركوها ويحل آخرون للقيام بالمهام المختلفة (خاطر، أحمد وكشك، محمد، ١٩٩٩، ١٥١).

مفهوم المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والاختلاف.

مجلة الطفولة والتربية – العدد الثامن والعشرون – الجزء الأول – السنة الثامنة – أكتوبر ٢٠١٦

إن المجتمع المدني يمكن أن نجد له عشرات من التعريفات إلا أنها لا تخرج عن توافر أركان رئيسية تحددها الدكتورة أماني قنديل في ثلاثة على النحو التالي:

- **الركن الأول** هو الفعل الإرادي الحر أو الطوعي: ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد والوراثة.
- **الركن الثاني** هو أن المجتمع المدني بشكل عام مجتمع منظم وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام. إذ أن الأول يجمع ويخلق نسقاً من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقية، وتقبل الأفراد والجماعات عضويتها بمحض إرادتها ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.
- **الركن الثالث** هو ركن أخلاقي سلوكي: ينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخرين والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين والمؤسسات نفسها وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والحوار الخلاق (قنديل، امانى، ١٩٩٥، ٥).

مفهوم العمل التطوعي:

هو عمل غير ربحى، لا يقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي/مهني، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين، من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة.

مفهوم الثقافة:

إن مفهوم الثقافة شائع الإستخدام وتناوله العديد من العلماء في كتاباتهم ولقد تعددت تعريفات الثقافة وإختلفت وجهات النظر والرؤى حولها.

والثقافة كمفهوم أشتق من المصطلح اللاتينى Agri والذى جاءت منه كلمة الزراعة، وبهذا المعنى فإن الثقافة تعنى عملية زرع أو إستنباط أشياء جديدة لم تكن موجودة أو قائمة من قبل عند الإنسان وإنما أستحدثت فى فترة ما من فترات تطوره التاريخى الطويل، وكانت الفلسفة القديمة عند الإغريق والرومان أول من إستخدمت الثقافة على أساس أنها عملية للتربية ولتحسين سلوك وعادات الإنسان (حسانين، جمال، ١٩٩٩، ٤٠).

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف ثقافة المجتمع المدنى على النحو التالى: ذلك الكل الذى يتكون بشكل أساسى من ثلاث جوانب رئيسية ألا وهى:

- **الجانب الأول:** ويشتمل على قاعدة معرفية تأسيسية شاملة يتشكل من خلالها الوعى لدى الجماعة التجريبية حول المجتمع المدنى.
- **الجانب الثانى:** ويتمثل فى الجانب القيمى الذى يحتوى على القيم الأساسية التى يرتكز عليها المجتمع المدنى.
- **الجانب الثالث:** ويتمثل فى الجانب السلوكى الذى يتضمن ممارسة الجماعة التجريبية للسلوكيات التى تفيد المجتمع المدنى.

وإذا كنا في هذه الورقة نهتم بدور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية ثقافة التطوع لدى الأطفال والنشء فإن من المهم الإشارة إلى أفكار

ثلاثة أساسية عن المجتمع المدني، تضمنتها وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية (قنديل، أمانى، ١٩٩٥، ٣).

الفكرة الأولى: التأكيد على مفهوم المجتمع المدني القوى، بمعنى الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف والوصول إلى الفئات المستهدفة، وليس مجرد توافر بنية أساسية يكفل لنا القول بأن هناك مجتمعاً مدنياً، ولا الاعتماد على الأرقام، فهذا وحدة لا ينطوي على مؤشرات لقوة المجتمع المدني.

والجدير بالذكر أن الأدبيات العالمية الحديثةيركز على مؤشر قياس فعالية المجتمع المدني، وإمكانية استخدامها للتعرف على مدى قوة المجتمع المدني.

الفكرة الثانية: التأكيد على قيمة الشراكة Partnership، وهى فكرة برزت في التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤. ويشير مفهوم الشراكة إلى " علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف، إن الشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الأخر، وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج.

كذلك فإن الشراكة ليست إسناد مشروعات – كما كان سائداً في مصر حتى الألفية– بمعنى أن إسناد الحكومة لمشروعات تنفذها الجمعيات الأهلية ليس علاقة شراكة.

الفكرة الثالثة: المشاركة الشعبية القاعدية، بمعنى تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلى للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، وهو ما يشير إلى أهمية الدور الذي يلعبة المجتمع المدني لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي. وتثير هذه الفكرة مفهوم الثقافة السياسية وطبيعتها (إذا كانت تشجع على المبادرات والمشاركة من عدمه) كما تشير فكرة ثقافة العمل التطوعي (بمعنى توافر قيم واتجاهات إيجابية تشجع على المبادرة الشخصية).

الدراسات السابقة.

- دراسة أحمد عبد الفتاح ناجي (١٩٨٥):

تمثل الهدف الأساسي للدراسة في فهم الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي وكذلك فهم العوامل المؤثرة في قيام الجمعيات بتلك الأدوار.

واعتمدت هذه الدراسة على منهجين أساسين هما: منهج المسح الاجتماعي بالعينة ومنهج دراسة الحالة، أما عينة الدراسة فكانت جمعية أهلية واحدة وهي الجمعية الشرعية الإسلامية بالمنيا مع عينة عشوائية مكونة من (١٩٥) من المستفيدين من خدمات الجمعية.

وقد استعان الباحث في دراسته هذه ببعض أدوات جمع البيانات منها: صحيفة المقابلة، السجلات والوثائق، والإحصاءات المتوفرة بالجمعية.

أما أهم نتائج الدراسة كتالي:

أ- إن معدل العضوية في الجمعية يتزايد بشكل مطرد وهذا يعكس العلاقة الوثيقة بين الجمعية والمجتمع المحلي الذي تخدمه.

ب- إن تعدد أنشطة الجمعية يتيح الفرصة لتنمية قدرات القيادات المحلية.

ج- إن الأهالي على درجة عالية من الوعي بأدوار الجمعية في المجتمع المحلي.

د- إن القرارات التي يتخذها مجلس إدارة الجمعية تجئ معبرة عن آراء كل من القيادات المحلية والمواطنين.

هـ- إن تمويل الجمعية غير كاف مقارنة بالأنشطة المتعددة التي تقوم بها.

- **دراسة Yadama Gautam (1990):**

تناولت الدراسة فاعلية المنظمات الغير حكومية والحكومية في التخطيط وتطبيق برامج ومشروعات التنمية في أندرا براديش بالهند وقد هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة كلا من برامج ومشروعات التنمية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية من خلال وضع افتراضان مؤداهما:

أن الافتراض الأول مؤداه أن المنظمات الغير حكومية أكثر تأثيرا من المنظمات الحكومية في تنفيذ العمل التنموي على المستوى الإقليمي، أما الافتراض الثاني أن المنظمات غير الحكومية تنشأ محليا وبذلك تكون أكثر حساسية لاحتياجات الناس وخصوصا الفقراء منهم.

وبعد التحليل والمقارنة توصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها: أن المشاركين في البرامج الحكومية أكثر اشتراكا في صناعة القرار وجوانب التطبيق لهذه البرامج والمشروعات من المشاركين في المنظمات غير الحكومية، وأيضا أن المنظمات غير الحكومية ليست أكثر تأثيرا في إدماج الأفراد في الأنشطة التنموية من البرامج الحكومية.

وبهذا تكون الدراسة أتت بنتائج عكس افتراضات الدراسة، وفي نفس الوقت أن الدراسة الراهنة قد جأت بنتائج تقيد بأن هذه الجمعيات الأهلية لها دور تنموي تقوم به وفق ما تقدره من أنشطة وبرامج وفق احتياجات الناس

- **دراسة Masilela Sipho (1994):**

ناقشت الدراسة جهود المنظمات الغير حكومية في استراتيجيات التواصل للمشاركة في التنمية المحلية في كينيا وهدفت الدراسة معاينة تنمية المجتمع المحلي وإجراءات وضع المشروعات والبرامج واستراتيجيات التواصل التي تستخدمها المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في عمليات صناعة القرار للتخطيط وتطبيق مشروعات التنمية

وتوصلت الدراسة إلى إنه على مستوى القرية تقوم بعض الممارسات السلطوية بإلغاء عملية التواصل المجتمعي من أجل التخطيط الداخلي، وعلى المستوى المحلي تعمل البيروقراطية على إقصاء المجتمعات المحلية عن أماكن اتخاذ القرار.

- **دراسة Alves Silva (1994):**

تناولت الدراسة دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق الحضرية في البرازيل وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة الجمعيات الأهلية في تنفيذ مشروعات تنموية في بعض المناطق الحضرية، وكذلك لمعرفة دورها في عملية الإدارة والتدريب لهذه المشروعات مثل القروض والتسويق والبرامج الخاصة بالمرأة، وللتعرف على مدى نجاحها في هذه المشروعات الصغيرة لتحسين الأوضاع

المعيشية للأفراد.وقد تم أشراك عدد (٣) جمعيات في هذه الدراسة كعينة ولها نفس مجال العمل مع عدد هيئتان من ذات العلاقة كجهات مشرفة.وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: إن الجمعيات الأهلية تستطيع من عمل برامج ومشروعات تنموية وفق برامج واضحة بالتعاون مع بعضها البعض.

- **دراسة عبير علي النعناعي (٢٠٠١):**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على:

أ- الأهداف الفعلية التي تسعى لتحقيقها جمعيات تنمية المجتمع المحلي وخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية.

ب- العوامل التي أدت إلى نجاح أو فشل برامج ومشروعات جمعيات تنمية المجتمع المحلي.

ج- مدى استفادة المواطنين من برامج ومشروعات جمعيات تنمية المجتمع المحلي.

والباحثة في دراستها استخدمت منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل والعينة، مع الاستعانة بعدد من أدوات جمع البيانات مثل استمارة مقابلة لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات وكذلك استمارة مقابلة للمستفيدين من جمعيات تنمية المجتمع المحلي، إلى جانب استمارة مقابلة شبه مقننة مع الخبراء والمختصين.بينما شملت عينة الدراسة على:

أ- مسح شامل لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات وعددهم (٨٥) فرد.

ب- عينة حصصية من المستفيدين من الجمعيات بنسبة (١٠%).

ج- عينة من الخبراء المتخصصين (١٨) مفردة.

- أهم نتائج الدراسة:

أ- أن أهداف تنمية الموارد البشرية لها أولوية من ضمن أهداف جمعيات تنمية المجتمع المحلي.

ب- إن الجمعيات تواجهها صعوبات تحول دون تحقيق أهدافها أهمها:

ج- إن التمويل غير كاف.

د- عدم اهتمام الجمعيات بالإعلام عن برامجها ومشروعاتها.

هـ- ضعف الاتصال بين الجمعيات وسكان المجتمع.

د- عدم الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في تنفيذ المشروعات.

ح- عدم إتباع الأساليب العلمية في اختيار وتنفيذ المشروعات.

ط- عدم تقييم العمل بالمشروعات بصفة مستمرة.

- **دراسة منشير Menscher (2001):**

تناول الباحث دراسته حول طبيعة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الياباني التي هدفت الدراسة للتعرف على المنظمات غير الحكومية في المجتمع الياباني من خلال كشف أنماط المجتمع المدني في اليابان وعلاقة هذه المنظمات غير الحكومية بالدولة ومدى اهتمام اليابانيين بالعمل الطوعي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن هناك خاصيتين رئيسيتين تميزا المجتمع المدني في اليابان وهما: أن اليابانيين أكثر اهتماما بالعمل التطوعي وثانيا أن الحكومة اليابانية نشطة في خلق مجتمع مدني وفي مشاركتها المنظمات غير الحكومية، حيث تعمل الحكومة على توفير كل

ما يفعل دور هذه المنظمات من تأييد ومد العون لها، وهذا بدورة يزيد من تفعيل دورها في المجتمع ويساعدها في النمو والتطوير الذي يعود لإيجابية العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة.

- **دراسة محمد محمد محمود العجوز (٢٠٠٤).**

هدف الباحث في دراسته إلى التعرف على: مدى تحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها، والعوامل والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها، كما هدفت الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تسهم في مواجهة هذه المعوقات.

واستطاع الباحث من استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة ومنهج دراسة الحالة مستعينا بأدوات جمع البيانات ومنها:

أ- استمارة استبيان للقيادات المحلية العاملة بالجمعية والمجتمع المحلي.

ب- استمارة استبيان للمستفيدين من خدمات الجمعية.

ج- المقابلات شبة المقننة مع بعض الخبراء وأفراد المجتمع.

أما عينة الدراسة فكانت على جمعية واحدة وهي جمعية الصلاح الخيرية، وقد شملت هذه العينة (١٧٥) مفردة على النحو التالي:

- قيادات العمل الاجتماعي بالجمعية والمجتمع وعددهم (٢٥).
- عينة من المستفيدين بخدمات الجمعية وعددهم (١٥٠) مستفيد.

ومن ابرز نتائج الدراسة:

أ- بخصوص نوع الخدمة التي يستفيد بها العميل من الجمعية تتمثل في: مساعدة الأسر الفقيرة والمرأة المعيلة وزواج الفتاة اليتيمة ورعاية الطلاب، والخدمات التعليمية والصحية والدينية والثقافية

والترويحية والخدمات العامة (سنترال، محطة السكة الحديد، الصرف الصحي، مياه الشرب، تجميل مدخل القرية).

ب- بخصوص أهم المعوقات التي تعوق تلبية احتياجات عملاء الجمعية فكانت: القصور في بعض الخدمات التي تقدمها الجمعية وقلة خبرة العاملين بالجمعية واقتصار خدمة الجمعية على أشخاص معينين والمعاملة غير اللائقة من العاملين بالجمعية وعدم مواكبة التطوير في تقديم الخدمات.

ج- أشارت معظم النتائج إن الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها تمثلت في: توعية الأهالي بالمشكلات الموجودة في المجتمع، وبالاحتياجات اللازمة، ومدى تحقيق التعاون والتضامن بين الناس، والإسهام في مواجهة احتياجات المجتمع، وحث المواطنين على الاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية.

- **دراسة صالح ناصر الصوفي، توفيق أحمد المخلافي (٢٠٠٥).**

هدفت هذه الدراسة إلى:

أ- تقييم دور المنظمات الأهلية من خلال أنشطة التعليم التي تقدمها، وذلك للقصور الحالي في المعلومات التي تتعلق بهذا الجانب، وأيضا محدودية الجهود فيه قياسا إلى الحاجة إليها.

ب- إبراز تطور الشراكة بين الدولة والقطاع الأهلي.

ج- كشف ما يمكن إن يواجه القطاع الأهلي من معوقات في مجال الأنشطة المتعلقة بالتعليم، بهدف تفعيل المنظمات في هذا الصدد.

واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل وبالعينة واستخدمت فيها بعض أدوات جمع البيانات مثل: الاستبيان ودراسة الحالة وتحليل وثائق الجمعيات، إما فيما يتعلق بعينة الدراسة

التي شملت (٢٥) منظمة من بين حوالي (٨٠) منظمة احتوت عليها قائمتا وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، وهما القائمتان الرسميتان للمنظمات الأهلية التي تعمل في حقل التعليم وبالإضافة إلى هذه العينة ولقد اختيرت عدد (٣) منظمات أهلية لإجراء عليها دراسة حالة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

أ- إن العمل الأهلي في اليمن مرتبط إلى درجة كبيرة بميلاد الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م (الوحدة اليمنية).

ب- بالنسبة لمجالات نشاط الجمعيات فقد كانت نشاطات محو الأمية، ودعم المرأة والبرامج الصحية، وتأهيل وتدريب العمالة وهي الأكثر ممارسة من قبل عينة الدراسة.

ج- كما أوضحت الدراسة إن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التنمية في المجتمع اليمني وخاصة في مجال التعليم ومنها:

- الضغوط المتزايدة على الميزانية العامة للدولة.
- انخفاض مستوى دخل المواطن اليمني.
- انتشار الأمية وخاصة بين الإناث وسكان الريف مما يفرض بذل جهود أوسع لتعميم ونشر التعليم الأساسي.
- كبر حجم الأسر اليمنية وارتفاع نسبة الإعالة أدى بالتضافر مع انخفاض المستوى المعيشي إلى تقليص فرص الفتيات للالتحاق بالتعليم الأساسي.

خصائص المنظمات:

لكل منظمة خصائص وسمات فريدة تميزها عن غيرها من المؤسسات والمنظمات الأخرى وتلك الخصائص هي التي تقيس مدى نجاح تلك المنظمة عن غيرها من المنظمات الأخرى الموجودة في المجتمع.

وتتمثل خصائص المنظمات فيما يلي (حافظ، هناء، ١٩٩٩، ٦٨).

١- الهدف:

حيث تهدف المنظمات إلي إنتاج سلعة معينة أو القيام بخدمات معينة بدراجات معينة من الكفاءة والفعالية.

٢- تقسيم العمل:

حيث يقوم أعضاء المنظمات بمهام مختلفة تتمثل في تخصيص دقيق للأدوار الاجتماعية وتقديم واضح لأنواع الأنشطة المترابطة.

٣- الترابط:

يتطلب التخصص الدقيق في العمل إيجاد نوع من الترابط والتنسيق بين المهام المختلفة للعاملين بها لتحقيق الناتج النهائي.

٤- الانتظام:

وهذا يعني أن يتصف العمل في المنظمات بالصفة الانتظامية المتباينة الاستمرارية بمعني أن يتصف العمل بالانتظام والثبات والاستمرار.

٥- تتبع السلطة:

بمعني أن المنظمات تتصف بوجود هيكل تنظيمي يأخذ شكل هرمي ويهدف إلى تحقيق صفة الانتظام في المنظمة والمحافظة على أدائها لوظائفها.

٦- الإمكانات:

وتتمثل في الموارد والطاقات والأموال المتاحة كما هي المعلومات والمعارف والعلوم التي يمتد إليها العمل التنظيمي بالمنظمة.

٧- السياسات:

وهي القواعد والتعليمات والشروط المتعارف عليها أو المتفق عليها والتي يسترشد بها الأفراد طوعاً أو قهراً في أدائهم للأعمال أو في استخدامهم للإمكانات.

سمات وخصائص المجتمع المدنى:

يتسم المجتمع المدنى بشكل عام بمجموعة من الخصائص يمكن عرض أهمها فيما يلى:

١- الطواعية:

بمعنى أن هناك قدر من الرضا والإختيار من جانب الأفراد المنتمين لهذه المؤسسات فهى ليست مؤسسات قرابية تجمع بين أفرادها صلة القربى والدم كالقبيلة أو العشيرة، وليست مؤسسات رسمية ينتمى إليها الأفراد بحكم وضعهم الوظيفى بل هى مؤسسات ذات سمات خاصة تمكن أفرادها من الإلتقاء بغض النظر عن صلات القرابة أو اللون أو العرق.

٢- الإستقلالية:

فمؤسسات المجتمع المدنى تتمايزعن الدولة فهى ليست جزءاً من الجهاز الحكومى ولا تديرها مجالس إدارات يغلب على تشكيلها مسئولى الدولة، كما أن السلطة التى تمارسها الدولة فى مواجهة هذا المجتمع ليست سلطة تعسفية إنما هى سلطة تخضع لقيود وضوابط والإلتزام بهذه القيود والضوابط هو أساس شرعية الدولة.

- لاتوزع أرباحاً:

فمؤسسات المجتمع المدنى مجانية ولا تعاد الأرباح المتحققة إلى مالكيها أو مؤسسيها إنما توجه لتحقيق أهداف المؤسسة وإدارتها وتشغيلها.

٣- المؤسسية:

حيث تمتلك أغلب مؤسسات المجتمع المدنى لوائح ونظم خاصة لإدارة شئونها فهناك قواعد للتعيين والفصل ونظام للترقيات وإختيار القيادات (الظفيرى، عبدالوهاب، ٢٠٠١، ٥٠٧).

٤- أهمية المنظمات:

يذكر برنارد (Barnard) أن المنظمة قادرة على أن تفعل أشياء لا يقوي الأفراد أن يفعلوها بمفردهم حيث أن العوامل الطبيعية للبيئة شأنها في ذلك شأن القدرات البيولوجية للفرد وتشكل محددات على العمل الفردي ومن خلال ذلك ظهرت المنظمات كمجهود جماعي.

وترجع أهمية المنظمات على النحو التالي (درويش، يحيى وآخرون، ١٩٩٠، ٣٩):

- المنظمات تلعب دوراً في التطوير الثقافي للإنسانية.

- أن دراسة المنظمات تقودنا إلي الطرق الأكثر فعالية في إشباع احتياجات المجتمع.
- أن المنظمات تقوم لمقابلة الاحتياجات المتنوعة وأن نصف السكان أو أكثر من نصفهم يعملون في منظمات على الأقل ثمانية ساعات في اليوم.
- أن المنظمات تشبع العديد من احتياجات الناس الذين يرتبطون معاً.
- أن المنظمات هي دائماً في تطور وهناك زيادة في إنتاجها وأن هذه الزيادة تقود إلي الاهتمام بالنواحي النفسية والاجتماعية وبالعلاقات الإنسانية داخل المنظمات.

أهمية المجتمع المدنى:

ترجع أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى الرعاية الاجتماعية وضعاً وتنفيذاً ومتابعةً وتقويماً للأسباب التالية:

- تدعيم القدرات المجتمعية فى الإعتماد الذاتى وإستثمار الجهود والإمكانات الأهلية الفكرية والمادية والمالية والأدائية المتوفرة فى المجتمع مما يؤدى إلى تخفيض الأعباء الملقاة على عاتق الدولة بإعتبار أن مؤسسات المجتمع المدنى سند تدعيمى وتكميلى لدور الحكومة لتحقيق الأهداف المأمول الوصول إليها ببرامج وأنشطة الرعاية الاجتماعية.
- تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتأكيد مفاهيم المشاركة المجتمعية والديمقراطية وتجاوز قيم السلبية والإنعزالية والتواكل فى المجتمع وإذكاء الوعى الاجتماعى والرأى العام المستنير والفاعلية والإيجابية وتوثيق الصلة بين الأهالى والمشروعات التنموية التى تتضمنها الرعاية الاجتماعية وتخدم مصالحهم وتوسع نطاق الخدمات وتدعمها.

- توفير مشاركة المواطنين فى البرامج والأنشطة التى تتضمنها الرعاية الاجتماعية، لأن إشتراك المواطنين فى عمليات التنمية يؤدى لمساندتهم لتلك العمليات والإهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وإستمراراً وأعم فائدة وأقل تكلفة وأسرع إنجازاً.

- مساهمة مؤسسات المجتمع المدنى يمكن أن تؤدى دوراً رائداً فى ميادين وخدمات وأنشطة قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية أن تؤديه لما تتمتع به من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير كما أنها تعمل على تعميق معانى الديمقراطية لإدارة الخدمات التى تؤدى عن طريق الشعب لصالح الشعب، مما يسهم فى إيجاد مجتمعاً متماسكاً مترابطاً قوياً لا يعرف مواطنوه مشاعر الغربة والإغتراب.

- إن مؤسسات المجتمع المدنى تمثل جماعات التعبير فى المجتمع وأقدر على الإتصال بالقواعد الجماهيرية بحكم طبيعتها التطوعية، ومن ثم تكون أقدر على تلمس حاجات المواطنين الحقيقية، وتمثل تطلعاتها والتعبير عنها، كما أنها الأقدر على صياغة أنسب السياسات فى مجالات الرعاية الاجتماعية المتعددة.

- توفر مؤسسات المجتمع المدنى خدمات فريدة متعددة لا يمكن أن توفرها لوائح المؤسسات الحكومية الجامدة، وخاصة أن كثيراً من الأشخاص فى بعض المجتمعات المحلية لا يجدوا الخدمات التى يحتاجوا إليها مثل أندية المعاقين أو دور المسنين أو لا تتاح لهم خدمات تلك المؤسسات نظراً لعدم إنطباق شروط المؤسسات الحكومية عليهم.

- يمكن أن تقوم مؤسسات المجتمع المدنى بالتوعية بموارد الخدمات التى يوفرها المجتمع عن طريق مكاتب تقديم المشورة للمواطنين، وتوجيه نظر الأجهزة الحكومية نحو بعض المشكلات الخاصة التى لم تنتبه إليها، إلى جانب القيام بالبحوث لإكتشاف الحاجات الاجتماعية والصحية فى المجتمع المحلى وإقتراح التشريعات الاجتماعية وحث السلطات الحكومية لإتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لإشباع تلك الإحتياجات (أبو المعاطى، ماهر، ٢٠١٠، ٣٧٢).

أهداف المنظمات:

من أهم سمات المنظمات الاجتماعية هو وجود أهداف خاصة لها وهذه الأهداف الخاصة هي التي تميز بين المنظمات عن غيرها من الجماعات الاجتماعية الأخرى ويمكن اعتبار هذه الأهداف بمثابة المتغير المستقل الذي يؤثر بدوره في المتغير التابع ألا وهو البناء الداخلي للمنظمة وعلاقاتها الخارجية. ويعتبر بارسونز أهداف المنظمة بمثابة حجر الزاوية التي يقوم عليها بناء المنظمة في مواجهة المنظمات الأخرى.

ويمكن تقسيم أهداف المنظمة في ضوء التقسيم الذي أورده بيرو في: (الجوهرى، عبدالهادى وأبو الفار، ابراهيم، ٢٠٠١، ١٦)

١- أهداف اجتماعية:

وتتعلق هذه الأهداف بالجهود التنظيمية التي تتصف بالشرعية في المجتمع.

٢- أهداف خاصة بالعملاء:

وهي التي ترتبط بالمواطنين أو العملاء الذي يتلقون خدماتها ولابد أن تكون هذه الأهداف متفقة مع أهداف المواطنين واحتياجاتهم.

٣- أهداف المشاركين:

وهي تتعلق بمن يشارك في استمرار المنظمة في المجتمع وخاصة في مجال التمويل.

٤- الأهداف المتعلقة بالنسق:

وهي الأهداف التي تضمن للمنظمة تحقيق توازنها واستقرارها وهذه الأهداف تتضمن الموارد المالية أو البشرية أو التكامل بين الوحدات البنائية للمنظمة.

٥- الأهداف الإنتاجية:

وهي نوعية الخدمات التي توفرها المنظمة للعملاء.

٦- الأهداف المعتمدة (الثانوية):

وهي الأهداف المرتبطة بالوظائف الأساسية في المنظمة والتي ليس لها علاقة مباشرة بالأهداف العامة.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ماهو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد

قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له.

وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها (بشارة، عزمى، ١٩٩٨، ١٤)

النظريات التى تناولت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى:

النظرية الأولى: نظرية السلم الإمتدادى:

تنادى هذه النظرية بأن الحكومة يمكنها أن تبدأ الخدمات على المستوى القومى لمجالات الرعاية الاجتماعية وحين ينتهى دور الدولة يبدأ دور المجتمع المدنى، فالمجتمع المدنى يهتم برفع مستوى الخدمات الحكومية القائمة وكذلك يلفت إهتمام الدولة نحو تحسين مستوى الخدمات القائمة بل الأكثر من هذا أنه يشبع الإحتياجات المتجددة فى مجال الرعاية الاجتماعية (عبدالله، محمد، ٢٠٠٦، ٨٧).

وتتمثل إفتراضات هذه النظرية فيما يلى:

الإفتراض الأول:

كل إنسان فى أى مجتمع لابد وأن تتوافر له وسائل الرعاية فى جميع أساسيات الحياة ليصل المجتمع بأبنائه جميعاً إلى حد أدنى

لمستوى الدخل يمكنه من تلبية حاجاته الضرورية وهذه هى مسئولية حكومية.

الإفتراض الثانى:

متى إستوفى كل إنسان حقه من هذا الحد الأدنى لمستوى المعيشة دخلت منظمات المجتمع المدنى الميدان لتؤدى دورها وتكون مهمتها مجازاً أن تعمل على نقلهم درجة على السلم الإمتدادى لتعلو بهم عن مستوى الحد الأدنى الذى وقفت عنده الدولة بأبنائها كمسئولية حكومية.

الإفتراض الثالث:

بهذه الطريقة يستطيع المجتمع المدنى أن يدخل فى مجال التجريب والإبتكار وتحسين وسائل الخدمة حتى ما بلغت بالتجريب الغاية أمكنها أن تقدم للدولة نتائج محاولاتها بهدف تحسين الخدمة الحكومية.

الإفتراض الرابع:

وإذا كان هذا دور كل من الدولة والمجتمع المدنى فالطبيعى أن تتحمل الدولة العبء الأكبر من المسئولية الاجتماعية وتترك عبء معقول على كاهل المجتمع المدنى.

الإفتراض الخامس:

إن الدولة قد لا تستطيع بقصور إمكانياتها ومواردها أن تغطى إحتياجات الناس جميعاً وهنا يبدو على الحد الأدنى لمستوى المعيشة ثغرات، وهذه الثغرات لا ينبغى أن تترك هكذا بل أن واجب المجتمع المدنى أن يبادر فى محاولات سدها، وبذلك توجد ميداناً جديداً وتعالج مشاكل قائمة لم تقوم الدولة بمسئوليتها تجاهها، حتى إذا وفرت الدولة

للهيئات الحكومية ما هى بحاجة إليه من موارد تقدمت لسدها كمسئولية حكومية وتعود الهيئات الأهلية (المجتمع المدنى) من جديد إلى تقديم خدمات إضافية أو سد ثغرات مستحدثة

الإفتراض السادس:

وعليه لا تتوقف الجهود الأهلية ولا الجهود الحكومية فى رفع مستوى معيشة الناس وخاصة فى مجتمع يسعى للرقى والتقدم ويكشف كل يوم حاجة جديدة أو مشكلة جديدة نتيجة التقدم العلمى والحضارة والتكنولوجيا ويعمل على التعامل معها.

الإفتراض السابع:

أنه ليس هناك حد قاطع فاصل بين مسئوليات كل من الهيئات الاجتماعية الحكومية والأهلية تجاه فئات المنتفعين بخدماتها، فالإنسان الواحد صاحب الحاجة قد يكون عميلاً لكلتيهما معاً، فالأولى توفر له حقه فى الحد الأدنى من مستوى المعيشة والثانية قد تمنحه مزيد من الرعاية أو الخدمة (أبو المعاطى، ماهر، ٢٠٠٦، ٣٦٥).

النظرية الثانية: نظرية الأعمدة المتوازية:

إن الفلسفة من وراء هذه النظرية تؤكد العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدنى، وتركز هذه النظرية فى الدول النامية على أن تكون كل من الحكومة والمجتمع المدنى بينهما تعاون ويتشاركا سوياً فى مجالات الرعاية الاجتماعية، وهذه النظرية تسمح بتدريب العاملين فى مجالات الرعاية الاجتماعية حيث تعمل كل من المنظمات الحكومية والأهلية جنباً إلى جنب.

وفى هذه الحالة يجب على الدولة أن تحدد القطاعات التى تعمل بها فى مجال الرعاية الاجتماعية وعلى القطاع الأهلى (منظمات المجتمع المدنى) أن يقوم بسد الفراغ فى الخدمات التى تؤديها الدولة.

وتتمثل إفتراضات هذه النظرية فيما يلى:

الإفتراض الأول:

أن الهيئات الحكومية تعمل على رعاية الأفراد وخدمتهم لبلوغ حد معين من مستوى المعيشة.

كذلك الأمر بالنسبة لمنظمات المجتمع المدنى هى الأخرى لها شخصيتها المميزة ومستوياتها فيما تقدمه من خدمات للعملاء، وعميل هذه غير عميل تلك.

الإفتراض الثانى:

أن الهيئة الأهلية متى إتخذت مسئولية خدمة عميل فعليها أن توفر له كل إحتياجاته وتعالج كل مشكلاته بمجهودها وجهود الهيئات الأهلية الأخرى (منظمات المجتمع المدنى) المتعاونة معها فى خدمة البيئة.

الإفتراض الثالث:

أنه ليس هناك فارق بين الإفتراضات الأخرى للنظرية السابقة وهذه النظرية فيما عدا تقسيم العمل فيما بين كل من الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية (أبو المعاطى، ماهر، ٢٠٠٦، ٣٦٨).

مجلة الطفولة والتربية – العدد الثامن والعشرون – الجزء الأول – السنة الثامنة – أكتوبر ٢٠١٦

المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي:

تشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، العمود الفقري للمجتمع المدني. ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية.

وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة: أولها السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً.

وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الطعام من ٢ بليون دولار في الثمانينيات إلى ٢٠ بليون دولار في التسعينيات.

ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من ٥ بليون دولار في عام١٩٧٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠. أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية (قنديل، أمانى، ١٩٩٤، ١١).

أما المجموعة الثانية من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات.

تدور المجموعة الثالثة من المتغيرات حول الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي.

ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

التحديات الراهنة للمجتمع المدنى:

يواجه المجتمع المدنى العربي العديد من العقبات وهى تحديات كبيرة بعضها مزمن والاخر يستجد بفعل التغييرات التى تطرأ على المجتمع، وهذه المعوقات والتحديات تتمثل في محدودية التمويل حيث تعانى ٨٧، ٩% من منظمات المجتمع المدنى منه، وقلة التعاون والتشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وقلة اعداد المتطوعين بسب ضعف ثقافة التطوع، وقيود الاطار القانوني السائد في الوطن العربي (قنديل، أمانى، ٢٠٠٧، ٧).

فضلا عن ان منظمات المجتمع المدني تواجه مشكلة عدم التنسيق والتشابك فيما بينها من جهة وغياب التنسيق بينها وبين القطاع الخاص والحكومي من جهة ثانية، وقله وعي وادراك اهمية كل قطاع والافتقاد الى الخطة التي تعمل بها هذه الاطراف، على الرغم من وجود رؤية استراتيجية متفائلة بدور مستقبلي اكبر لمنظمات المجتمع المدني في اتاحة المعلومات وتطوير المعرفة من خلال وجود بوادر لسياسات اكثر انفتاحا على المعلومات ومشاركة مجتمعية قد تحقق اداءا افضل في التنمية واعتماد مشاريع معلوماتية وقواعد بيانات طموحة.

مواجهة لإشكاليات التطوع وثقافة التطوع:

وإذا كان الواقع المصري, وكذلك الواقع العربي يشهد اهتماما بتطوير مؤسسات المجتمع المدني، وأبرزها الجمعيات الأهلية، فإن هذا الأمر يستلزم مناقشة جادة لواقع التطوع وثقافة التطوع،

والوقوف على أهم الإشكاليات التي تواجهه، تطلعا منا إلى تطوير العمل التطوعي ودعم إسهامه في التنمية البشرية. (قنديل، أمانى، ٢٠٠٤، ١٣)

إشكالية تعريف المتطوع، وصعوبة التوصل إلى مؤشرات دقيقة تحدد تقدم أو تراجع أعداد المتطوعين. هنا نذكر الغياب التام لأي مسوح ميدانية قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية، أو الاتحاد العام للجمعيات، أو الاتحادات الإقليمية، أو مراكز البحوث..هذه المسوح الميدانية مهمة لأنها تكشف عن عدد المتطوعين، وتكشف عن الحركة التطوعية في المجتمع – من منظور تطورها أو تراجعها– كما تكشف عن مشاكل ومعوقات ينبغى توجيه الجهود نحوها.وعلى سبيل المثال ففي المسح

السنوي لمنظمة القطاع المستقل في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١، يتبين تراجع المتطوعين من الشباب (أقل من ٢٥ سنة)، مما طرح قضية رأى عام حول أسباب هذا التراجع والآليات التي من شأنها تقوية التطوع في هذه الفئة، والأكثر من ذلك تم الربط في طرح القضية بين الانتماء القومي والتطوع.

نحن لا نعرف على وجه اليقين في مصر أية معلومات عن تراجع أو تطور المتطوعين، لدينا فقط تصريحات رسمية بأن عدد المتطوعين في مصر ثلاثة ملايين، وأمكن التوصل لهذا التقدير استنادا على عدد أعضاء الجمعيات، وهو مؤشر مع أهميته غير دقيق لسببين، أولهما أن نسبة لا تقل عن ٤٠% من الأعضاء في ضوء البيانات المتوافرة، هي أسماء وقوائم أشخاص غير منتظمين في سداد الاشتراكات السنوية، ثانيهما أن هذا العدد يضم المتطوعين في القطاع الرسمي المنظم (المنظمات الأهلية) وبشكل ثابت. يضاف إلى ما سبق أن نسبة عالية من المتطوعين تتحقق في إطار مشروعات وبرامج محددة، من أبرز الأمثلة استقطاب فئات من المستفيدين في المجتمع بمشروعات التنمية المحلية.

إذن الإشكالية الأولى التي نرصدها في هذا السياق، غياب قواعد بيانات ومسوح ميدانية عن المتطوعين، مما يستلزم منا في النهاية إبراز أهمية هذا البعد في أي استراتيجية مقترحة.

تواجهنا إشكالية أخرى تتعلق بأزمة المتطوعين بين الشباب والنساء، وهنا لدينا عدة بحوث ميدانية، وبيانات عامة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تلقى الضوء على هذ البعد. فالأخيرة تشير إلى أن عدد المتطوعين من الذكور ضعف عدد الإناث (التقدير

على أساس العضوية في الجمعيات)، وهذه النتيجة العامة تختلف باختلاف المحافظات، فهي مثلا أكثر قوة على مستوى محافظات الوجه القبلي، حيث تسود ثقافة مجتمعية لا تشجع على مشاركة المرأة والشابات في العمل العام، وهو ما يبرز أهمية الثقافة المجتمعية.كذلك فإن النتيجة العامة السابقة تتباين وفقا لأنماط الأنشطة، فهناك عدة مجالات تقبل فيها النساء بشكل أفضل على التطوع، أهمها جمعيات الطفولة والمرأة والبيئة.

من ناحية أخرى فقد كشفت عدة دراسات عن الانخفاض الملموس في إقبال الشباب على التطوع، إحداها دراسة الشبكة العربية على التطوع عام ٢٠٠١، حيث برزت عدة أسباب بين أفراد العينة تستحق منا الدراسة الأعمق ومواجهة الظاهرة، منها غياب المعلومات والوعي بتوافر قطاع تطوعي (٣٠%)، والانشغال بفرصة العمل وعدم التفرغ (٣٠.١%)، وعدم توافر دعم معنوي للعمل التطوعي (١٣.٦%).

إن نسبة توافر الشباب (أقل من ٣٥ سنة) في هيكل العمل التطوعي كان يشير إلى انخفاض ملموس في نتائج قاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (عام ٢٠٠٠) في كل الدول العربية ومن بينها مصر، وهو ما سيفسره تناول الإشكالية التالية.

ضعف أو غياب اهتمام مؤسسات التنشئة بحفز التطوع وتوفير بيئة ثقافية واجتماعية مهيأة، فالأمر الذي لا شك فيه أن ثقافة التطوع هي محصلة بيئة ثقافية واجتماعية، تلعب فيها مؤسسات التنشئة الاجتماعية أدوارا رئيسية، وأهمها الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والإعلام.

ففي ضوء الضغوط الاقتصادية، وطبيعة العملية التعليمية الضاغطة، وفى ضوء التحولات القيمية في المجتمع التي دفعت إلى التركيز على الأبعاد الفردية، فإن الأسرة المصرية لا تهتم كثيرا، على وجه العموم، بتنمية مفهوم التطوع لدى الأطفال، وهو ما اقترح أن يكون دراسة مهمة في إطار سلسلة دراسات دعم وتطوير التطوع. ثم في إطار طبيعة العملية التعليمية التي تعتمد المدرسة ثم في الجامعة، على التلقين والمقررات الدراسية الجامدة وضعف العلاقة بالبيئة الاجتماعية، يكاد يغيب أي توجه لتطوير ثقافة التطوع وممارسة التطوع لدى الطلاب ولو من خلال البيئة المجتمعية.وفى الجامعات تغيب البرامج التعليمية المتخصصة، وتغيب علاقة الطلاب بالمجتمع، ولا تتوافر مثلا منح دراسية أو حوافز أدبية للطلاب المتطوعين.ثم يدعم هذه الدائرة المغلقة دور هامشي يلعبه الإعلام لإلقاء الضوء على النماذج الرائدة من المتطوعين.

في هذا الإطار فإن طرح أية استراتيجية لدعم ثقافة التطوع وتنمية المتطوعين، لابد أن تستند على رؤية شاملة لكل السياسات الاجتماعية، ومؤسسات التنشئة باعتبار أن التطوع قيمة في حد ذاته والية لتعميق الانتماء القومي.

إشكالية بناء الثقة بين الجمعيات الأهلية والمجتمع، وتشكل بعدا أخر مهما في تصور استراتيجية مستقبلية وللتعامل مع الظاهرة.فهناك ضرورة لتدفق المعلومات وتحقيق الشفافية من جانب الجمعيات في علاقتها بالمجتمع، وهناك ضرورة لتوفير النظرة المرنة إلى المتطوعين. فالتطوع لا يقتصر على أعضاء الجمعية ومجلس الإدارة خاصة، وإنما يمتد إلى استقطاب المواطنين من دائرة المجتمع المحلى الذي تنشط فيه

الجمعية، من ذلك تطوير بعض المناطق العشوائية، لابد وأن تجتذب مشاركة المجتمع المحلى.نحتاج أيضا إلى تصحيح مفاهيم خاطئة لدى أغلب فئات المجتمع عن الجمعيات الأهلية والقائمين عليها، مما يستلزم درجات أعلى من انفتاح الجمعيات على المجتمعات المحلية وشفافية كبيرة في التعامل مع الرأي العام.

إن التطوع لا يعنى الحرية المطلقة، بل هو التزام أخلاقي وقيمي يستلزم تأكيد مبادىء المساءلة والمحاسبية. هذا المعنى تم التأكيد عليه كثيرا في مواثيق الشرف الأخلاقية التى تطورت في التسعينيات من القرن العشرين، وأتى المعنى السابق مباشرا في الإعلان العالمي للتطوع عام ٢٠٠١، الذي تبنته المنظمة الدولية للجهود التطوعية (IAVE) بمناسبة العام العالمي للتطوع. فالتطوع رغم أنه ارادى واختياري إلا أنه يحمل معنى الالتزام بالعمل لتحقيق الصالح العام، وتتضمن ممارساته مبادىء الشفافية والمساءلة والمحاسبية. هذا الأمر في اعتقاد الكاتب على درجة عالية من الأهمية في سياق طرح إشكاليات ورؤى العمل التطوعي مستقبلا، وهو مكون رئيسي في عملية بناء ثقافة التطوع: التأكيد على الالتزام والمسئولية واحترام الموجهات الأخلاقية للعمل التطوعي.

إشكالية توجيه وتدريب المتطوعين، حيث إننا في مصر وفى أغلب الدول العربية نفتقد إلى أبعاد مهنية لاعداد المتطوعين.فمن ناحية هناك من يرغب في التطوع ولا توجد مسئولية لأية جهة، توجه المتطوعين إلى المكان والنشاط الذي يتفق مع خبراتهم وامكاناتهم ورغباتهم. ومن ناحية أخرى، فإن المتطوع حتى وإن تخطى العقبة السابقة قد يواجه بعدم استغلال لخبراته أو احترام لرغباته في التطوع. وقد مثل ذلك عقبة رئيسية أمام فئات محتملة راغبة في التطوع، وفى دراسة

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والتي سبق ذكرها (٢٠٠١) بينت نتائج عينة من غير المتطوعين (٨٠% منهم) أنه لا تتوافر لديهم أية معلومات عن جهة تساعدهم وترشدهم لتوجيه جهودهم.

تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

جدول رقم (١)

يوضح مجال وطبيعة الأعمال التطوعية التى يزاولها الأطفال والنشء (ن=٣٦)

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	المجال الثقافى	٢٦	%٧٣
٢	المجال التقنى	٣	%٨
٣	المجال الاجتماعى	٧	%١٩
٤	المجال الطبى	- - -	- - -
الاجمالى		٣٦	%١٠٠

باستقراء الجدول السابق يتضح مايلى:

ان نسبة ٧٣% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٢٦ متطوع مجال وطبيعية الاعمال التطوعية التى يزاولونها فى المجال الثقافى والأنشطة والورش والفعاليات المتعلقة بذلك، بينما نسبة ١٩%من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٩ متطوع مجال وطبيعية الاعمال التطوعية التى يزاولونها فى المجال الاجتماعى، وفى النهاية نسبة ٨% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٨ متطوع مجال وطبيعية الاعمال التطوعية التى يزاولونها فى المجال التقنى.

وربما يرجع ذلك لثقافة أو أهداف المؤسسة التطوعية التى ينتمى لها هؤلاء المتطوعين، والتى من أهمها نشر الثقافة بين الأطفال من خلال الأدوات والبرامج والورش المتنوعة.

شكل رقم (١)

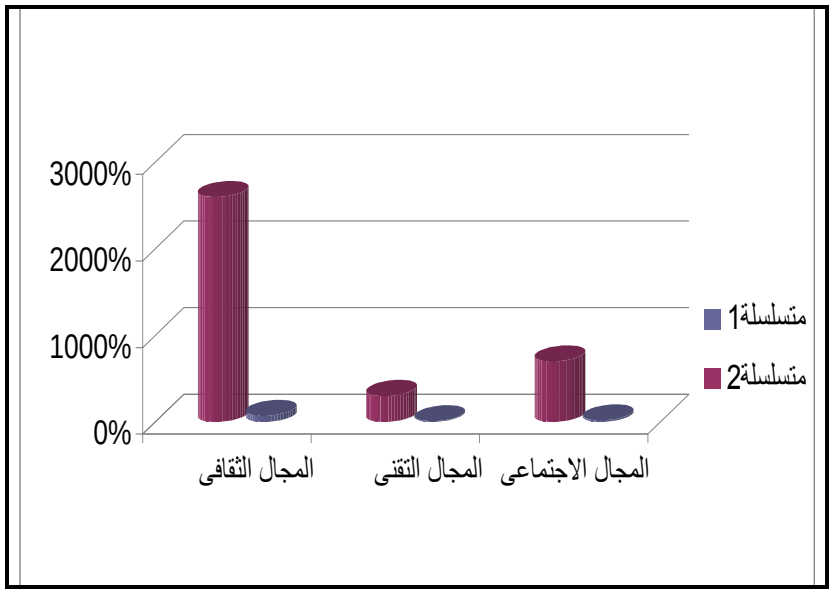

جدول رقم (٢)

يوضح جهود مؤسسات ومراكز الطفل لتحسين أداء المتطوعين من وجهة نظر عينة الدراسة (ن=٣٦)

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	إعداد برامج تدريبية مناسبة للمتطوعين	١٢	%٣٣
٢	توافق رغبة المتطوع مع أهداف المؤسسة	١٧	%٤٨
٣	وجود هيكل وظيفي متكامل بالمؤسسة	٧	%١٩
	الاجمالى	٣٦	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق مايلي:

ان نسبة ٤٨% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٧ متطوع يرون أن اهم الجهود التى تقوم بها مؤسسات ومراكز تحسين الطفل ينبغى أن تكون موافقة لرغبة المتطوعين وأهداف المؤسسة، بينما نسبة ٣٣%من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٢ متطوع يرون أن اهم الجهود التى تقوم بها مؤسسات ومراكز تحسين الطفل ينبغى أن تكون البرامج التدريبية مناسبة لرغبة المتطوعين.

وفى النهاية نسبة ١٩% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٧ متطوع يرون أن اهم الجهود التى تقوم بها مؤسسات ومراكز تحسين الطفل ينبغى أن يطون هناك هيكل وظيفى متكامل بالمؤسسة حتى يتمكن من تلبية إحتياجات المتطوعين.

شكل رقم (٢)

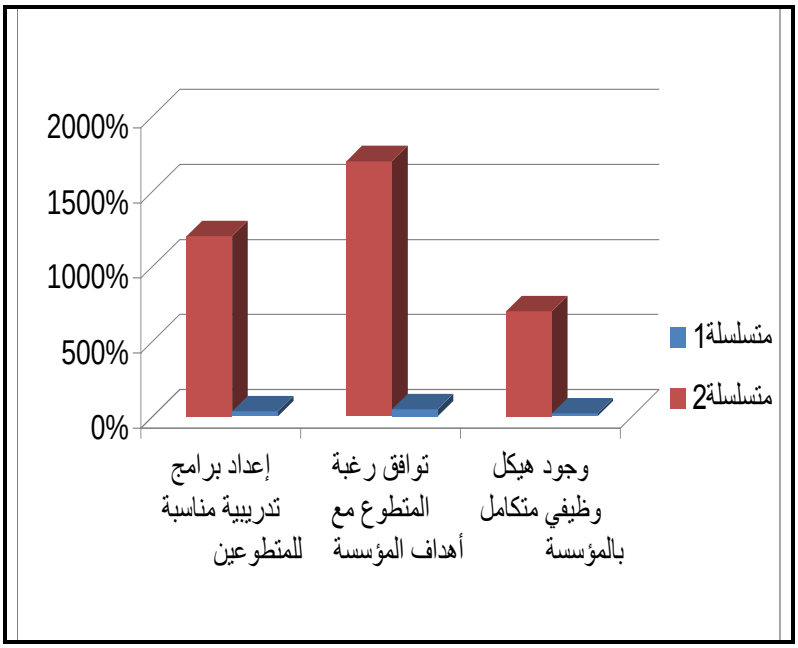

جدول رقم (٣)

يوضح معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء (ن=٣٦)

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	الجهل بأهمية العمل التطوعي	٥	%١٣
٢	عدم وجود وقت كاف للتطوع	١٤	%٣٨
٣	عزوف بعض المتطوعين عن التطوع في مؤسسات ليست قريبة من سكنهم.	٣	%٨
٤	عدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين تهتم بشؤونهم	٧	%١٩
٥	عدم تحديد دور واضح للمتطوع وإتاحة الفرصة للمتطوع لاختيار ما يناسبه بحرية	٢	%٥
٦	عدم التقدير المناسب للجهد الذي يبذله المتطوع.	١	%٣
٧	إرهاق كاهل المتطوع بالكثير من الأعمال الإدارية والفنية	٤	%١١
	الاجمالى	٣٦	%١٠٠

باستقراء الجدول السابق يتضح مايلى:

ان نسبة ٣٨% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٤ متطوع يرون أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء عدم وجود وقت كافى، بينما نسبة ١٩%من إجمالى

عينة الدراسة بعدد ٧ متطوع يرون أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء عدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين تهتم بشؤونهم، بينما نسبة ١٣%من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٥ متطوع يرون أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء الجهل بأهمية العمل التطوعي، وفى النهايةنسبة ٣% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١ متطوع يرى أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء الجهل عدم التقدير المناسب للجهد الذي يبذله المتطوع.

شكل رقم (٣)

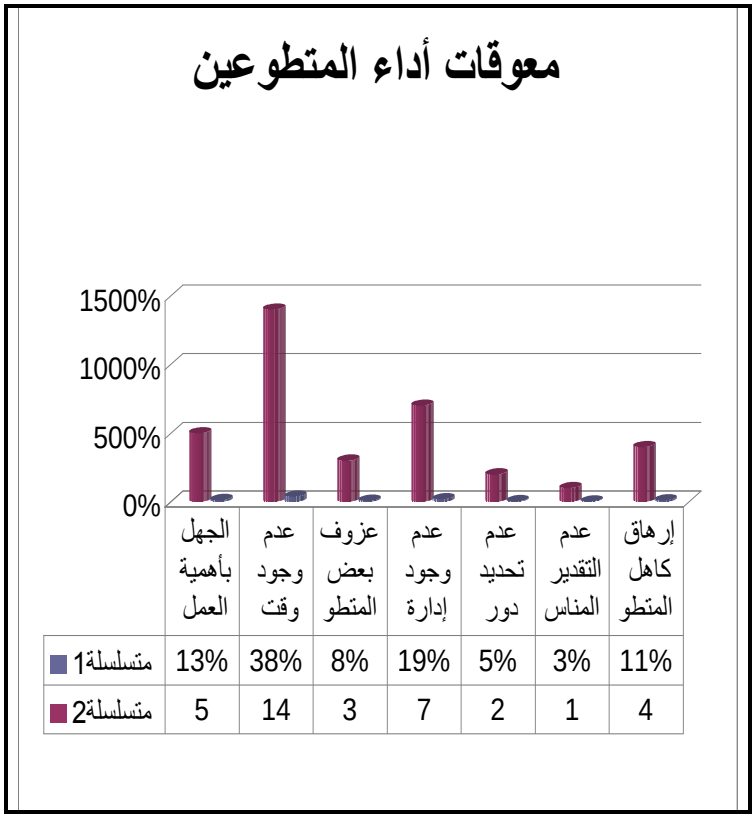

نتائج وتوصيات الدراسة:

أهم نتائج الدراسة:

فيما يتعلق مجال وطبيعة الأعمال التطوعية التى يزاولها الأطفال والنشء:

- نسبة ٧٣% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٢٦ متطوع مجال وطبيعية الاعمال التطوعية التى يزاولونها فى المجال الثقافى والأنشطة والورش والفعاليات المتعلقة بذلك.
- نسبة ١٩%من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٩ متطوع مجال وطبيعية الاعمال التطوعية التى يزاولونها فى المجال الاجتماعى. فيما يتعلق بجهود مؤسسات ومراكز الطفل لتحسين أداء المتطوعين من وجهة نظر عينة الدراسة.
- نسبة ٤٨% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٧ متطوع يرون أن اهم الجهود التى تقوم بها مؤسسات ومراكز تحسين الطفل ينبغى أن تكون موافقة لرغبة المتطوعين وأهداف المؤسسة.
- نسبة ٣٣%من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٢ متطوع يرون أن اهم الجهود التى تقوم بها مؤسسات ومراكز تحسين الطفل ينبغى أن تكون البرامج التدريبية مناسبة لرغبة المتطوعين.
- نسبة ١٩% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٧ متطوع يرون أن اهم الجهود التى تقوم بها مؤسسات ومراكز تحسين الطفل ينبغى أن يطون هناك هيكل وظيفى متكامل بالمؤسسة حتى يتمكن من تلبية إحتياجات المتطوعين.

فيما يتعلق بمعوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء:

- نسبة ٣٨% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١٤ متطوع يرون أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء عدم وجود وقت كافى.
- نسبة ١٩%من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٧ متطوع يرون أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء عدم وجود إدارة خاصة للمتطوعين تهتم بشؤونهم.
- نسبة ١٣%من إجمالى عينة الدراسة بعدد ٥ متطوع يرون أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء الجهل بأهمية العمل التطوعي.
- نسبة ٣% من إجمالى عينة الدراسة بعدد ١ متطوع يرى أن أهم معوقات أداء المتطوعين بمؤسسات ومراكز الطفل من فئة الأطفال والنشء الجهل عدم التقدير المناسب للجهد الذي يبذله المتطوع.

توصيات الدراسة.

- عمل إدارة خاصة للتطوع تعمل على توفير إحتياجات المتطوعين وتوزيعهم حسب رغباتهم.
- عمل برامج توعية وتثقيف للطلاب داخل المدارس حول أهمية التطوع فى حياة الفرد.
- تحديد دور واضح للمتطوع وإتاحة الفرصة للمتطوع لاختيار ما يناسبه بحرية.

المراجع:

- أحمد خاطر، محمد كشك (١٩٩٩). إدارة المنظمات الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- أحمد ناجي (١٩٨٥). دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي– دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الإسلامية في مدينة المنيا، رسالة ماجستير. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.
- أماني قنديل (١٩٩٤). المجتمع المدني في العالم العربي. دراسة للجمعيات الأهلية العربية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- أماني قنديل (١٩٩٥). دور الجمعيات الاهلية فى تنفيذ الاهداف الإنمائية. القاهرة: مركز ابن خلدون.
- أماني قنديل (١٩٩٥). التحول الديمقراطي في مصر. القاهرة: مركز ابن خلدون.
- جمال حسنين (١٩٩٩). مبادئ علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الهادي الجوهري، إبراهيم أبو الفار (٢٠٠١). إدارة المؤسسات الاجتماعية. مدخل سوسيولوجي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- عبد الوهاب الظفيرى (٢٠٠١). المجتمع المدنى ورسم السياسة الاجتماعية فى دولة الكويت نحو إطار شامل للنهوض بمؤسسات المجتمع المدنى فى ظل التحولات العالمية والإقليمية. مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. العدد العاشر. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.
- عبير النعناعي (٢٠٠١). تقويم جهود جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة بور سعيد في مجال تنمية الموارد البشرية. رسالة ماجستير. جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.
- عزمي بشارة (١٩٩٨). المجتمع المدني. دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٠). إدارة المؤسسات الإيوائية. ط (١). الفيوم: مكتبة الصفوة.
- ماهر أبو المعاطى (٢٠١٠). الإتجاهات الحديثة فى الرعاية الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث.
- محمد العجوز (٢٠٠٤).دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي– دراسة تقويمية. مجلة كلية الآداب بقنا. العدد ١٤. جامعة جنوب الوادي.
- محمد عبدالفتاح (٢٠٠٦). إدارة الهيئات الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث.
- هناء بدوي (١٩٩٩). إدارة المؤسسات الاجتماعية. الأسس والعمليات. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- **Alves Silva, Maria Da Silva (1996). (NGS) Support to Micro enterprise Development. (in) The informal Sector of on Urban Area of Brazil. Vol. 57.**
- **Geueve Eliza, Menscher (2001). Is There Civil Society in Japan- A study on (NGOS). MA The American University.**
- **Masilela Sipho Themb (1994). Communication Strategies For Community Participation in The (NON) Governmental Space of Development Efforts The Case of Kenya. (PHD). University Iowa.**
- **Yadama Gautam (1990). Comparative Analysis of Governmental and (NON) Governmental Community Development Programs- A Study of Community Forestry Programs in Andhra Pradesh, India (Governmental Development Programs, NON Governmental Development Programs). (PHD) department of sociology. Case Western Reserve University.**